بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني الأفاضل

ليس كل من استدل بنص شرعي -من كتاب أو سنة- على قوله كان مصيباً في هذا الاستدلال.

فلا بد أن يتوفر في الدليل ثلاثة شروط ليكون الاستدلال به صحيحا.

- **الأول :** صحة وثبوت النص الشرع
- **ثانيا:** صحة الاستدلال بالنص الشرعي.
- **ثالثا:** النظر لأدلة موضوع النص الشرعي - محل الاستدلال- الأخرى.

فمن استدل بنص غيرثابت، فاستدلاله باطل

ومن استدل بنص ثابت ولكن وجه الاستدلال فاسد، فاستدلاله باطل.

ومن استدل بنص في موضوع ما دون النظر في بقية أدلته فسينحرف في النتيجة.

فلا بد من شمولية النظر للأدلة، وعدم الاقتصار على بعض دون الآخر فهذه طريقة أهل الانحراف يستدلون بما يوافق هواهم فقط ويهملون ذكر بقية الأدلة المتعلقة بذات الموضوع.

والله سبحانه وتعالى أرشدنا إلى رد النصوص بعضها إلى بعض لأنّ مصدرها واحد، ولا يتضح المعنى إلا بذلك.

فقال سبحانه : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: « يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، أَيْ: بَيِّنَاتٌ وَاضِحَاتُ الدَّلَالَةِ، لَا الْتِبَاسَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهُ آيَاتٌ أُخَرُ فِيهَا اشْتِبَاهٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ أَوْ بَعْضِهِمْ، فَمَنْ رَدَّ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى الْوَاضِحِ مِنْهُ، وَحَكَّمَ مُحْكَمَهُ عَلَى مُتَشَابِهِهِ عِنْدَهُ، فَقَدِ اهْتَدَى. وَمَنْ عَكَسَ انْعَكَسَ.

وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ أَيْ: ضَلَالٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ أَيْ: إِنَّمَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ بِالْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُحَرِّفُوهُ إِلَى مَقَاصِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَيُنْزِلُوهُ عَلَيْهَا، لِاحْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا يَصْرِفُونَهُ فَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَلَا نَصِيبَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ دَامِغٌ لَهُمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ» ا.هـ.

فأهل الزيغ والانحراف جعلوا النص الشرعي تابعا لهم ولآرائهم وأهوائهم فإذا جاء النص موافقاً لما معهم ذكروه اعتضاداً لا اعتماداً، وإذا خالف النص ما هم عليهم حرفوا معناه بمعاول التأويل.

وقد ذم الله طريقتهم هذه، فقال سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ

سلسلة مطويات شبكة بينونة

الاستدلال بالنص الشرعي

من تغريدات

الشيخ د. سعيد بن سالم الدرملي

www.baynoona.net
@Baynoonanet
@BaynoonanetUAE

هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿

[البقرة: ٨٥].

فهذا وعيد شديد لمن تلاعب بالنصوص الشرعية في الاستدلال.

وفي وصية عمر بن عبد العزيز لابنه قال له : « ولا تكن ممن يقبله إذا وافق هواه، ويدعه إذا خالف هواه، فإذا أنت لم تؤجر فيما قبلت منه، لم تنج من الإثم فيما دفعت منه إذا خالفك».

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «غاية كل محدث في الإسلام رد ما خالف رأيه من السنة ».

وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه، ودمتم بخير.